مسار الآن
MASAR AHORA

برنامج إقليمي مع
العالم العربي I AECID

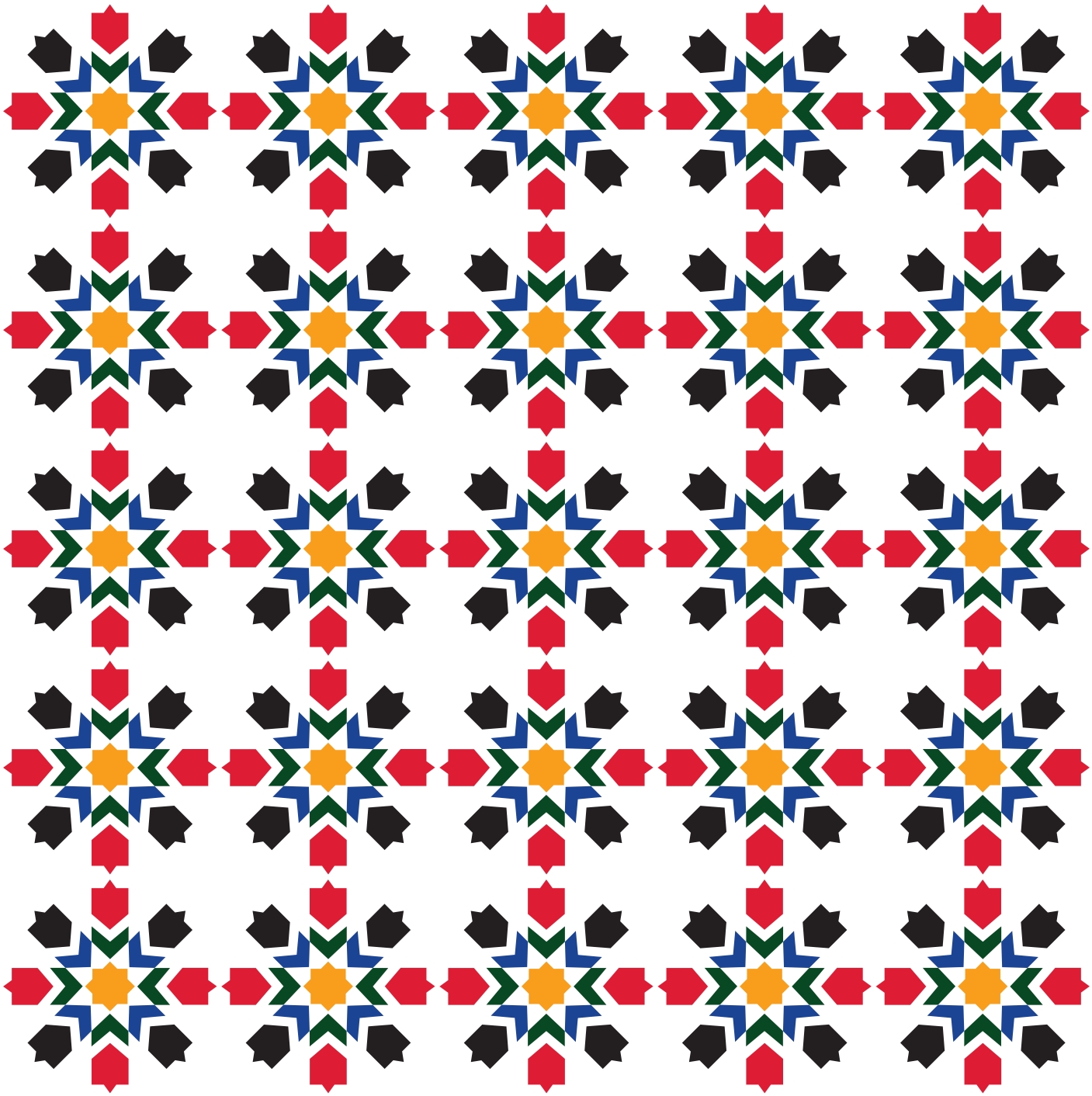

MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA
Y COOPERACIÓN

aecid

Cooperación
Española

فهرس

مختزلات 2

موجز 3

01

نواصل العمل على ما تم بناؤه:
«برنامج مسار» لمرافقة عمليات الحوكمة الديمقراطية في
العالم العربي 5

02

تحديات جديدة ومنظور جديد 7

03

الرسالة والأهداف والمبادئ
والإطار الاستراتيجي 8

04

أولويات موضوعاتية 10

4.1. **توظيف وخلق الفرص** 10
تشخيص
الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوربي والاتحاد
من أجل المتوسط
الأهداف وخطوط العمل

4.2. **التحوّل الإيكولوجي والبيئة والماء** 12
تشخيص
الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوروبي والاتحاد
من أجل المتوسط
الأهداف وخطوط العمل

4.3. **المساواة بين الجنسين** 14
تشخيص
الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوربي
والاتحاد من أجل المتوسط
الأهداف وخطوط العمل

05

محاور تقاطعية 16

5.1. الشباب 16

5.2. دعم التكامل الإقليمي.
تعزيز مساحات التعاون
ومزيد من الترابط بين بلدان المنطقة..... 17

5.3. الدمج 18

06

الصِّيَغ. جهات فاعلة وتحالفات 19

07

الحوكمة والهيكل المالي 20

08

المتابعة والتقييم والتواصل 21

كتالوج المنشورات الرسمية: https://cpage.mpr.gob.es

© هذه الطبعة: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)

© الصور: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية الدولية (AECID)

الترجمة إلى العربية والإنجليزية والفرنسية: هيئة ترجمة اللغات (OIL) لوزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون.

NIPO: 109-24-020-X

نشرة مجانية لا يسمح بيعها

مختزلات

AECID	**الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية**
BEI	**البنك الأوروبي للاستثمارات**
BERD	**البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**
CE	**التعاون الإسباني**
CEDAW	**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**
CSIC	**المجلس الأعلى للبحوث العلمية**
DCAA	**مديرية التعاون مع إفريقيا وآسيا**
EEMM	**الدول الأعضاء**
FAL	**مؤسسة آنا ليند**
FCAS	**صندوق التعاون للماء والصرف الصحي**
FIIAPP	**المؤسسة الدولية والإيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة**
FMI	**صندوق النقد الدولي**
I+D+I	**بحث وتطوير وابتكار**
IDE	**الاستثمار الخارجي المباشر**
IEMed	**المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط**
MAEUC	**وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون**
MENA	**منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**
Mipyme	**الشركات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة**
NNUU	**الأمم المتحدة**
OCDE	**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
OCE	**مكاتب التعاون الإسباني**
ONGD	**منظمة غير حكومية للتنمية**
PNUMA	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
PROTEC	**برنامج التحوّل الإيكولوجي**
Pyme	**الشركات الصغيرة والمتوسطة**
ROM	**Results Oriented Monitoring متابعة وفق النتائج**
TEI	**مبادرة فريق أوروبا Team Europe Initiative**
UE	**الاتحاد الأوروبي**
UpM	**الاتحاد من أجل المتوسط**

موجز

بعد مرور عقد على "برنامج مسار" وامتثالاً لأحكام خطة عمل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية لفترة 2022–2023، قررت الوكالة إطلاق برنامج masar al'an "مسار الآن، برنامج التعاون الإقليمي الجديد مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذي يقوم بتحديث "برنامج مسار" لتكييفه مع الاحتياجات المتغيرة للتنمية ضمن الظرفية الجديدة في المنطقة والأولويات المتجددة للتعاون الإسباني (CE) في سياق "الخطة الرئيسية المستقبلية السادسة".

وقد تم تصميم "مسار الآن" بناءً على عملية تفكير انطلقت بالتعاون مع "المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) في ديسمبر/كانون الأول 2022 وبمشاركة جهات التعاون الرئيسية في هذه المنطقة وشركاء الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) ومجموع مؤسسات التعاون الإسباني: "البيت العربي" Casa Árabe و"بيت البحر الأبيض المتوسط" Casa Mediterráneo والاتحاد من أجل المتوسط (UPM) والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤسسة آنا ليند (FAL) ومختلف مختبرات الأفكار.

ويواجه العالم العربي سلسلة من التحديات التي تؤثر على تطوره وتنذر بسيناريو غير موثوق، خاصة بالنسبة للفئات السكانية الأكثر هشاشة. فمن ناحية، هناك لمخاطر العالمية التي تشمل أزمة المناخ والغذاء والأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 والتي تفاقمت بسبب تأثير الحرب في أوكرانيا. ومن ناحية أخرى، تزايد التوتر الإقليمي واحتدام النزاعات في الشرق الأوسط. وتهدد هذه العناصر بتعريض هذه المنطقة لتفاقم تحدياتها الهيكلية المتزايدة (مثل عدم المساواة ونقص الفرص وخاصة بالنسبة للنساء والشباب ومحدودية التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية).

وفي سياق يتسم بالحاجة إلى تحول ثلاثي، أي اجتماعي وبيئي واقتصادي، يرغب التعاون الإسباني في إعادة تحديد وتعزيز علاقات التعاون مع الجيران في العالم العربي، مراهنًا على مشروع تنمية مشترك، قائم على الحوار والتعايش، بهدف العمل من أجل تكامل إقليمي أوسع. ويطمح برنامج "Masar al'an – مسار الآن" إلى تجسيد رد الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، على المشاكل المعقدة التي يواجهها العالم العربي في الوقت الراهن والمساهمة في التنمية المستدامة والدامجة من خلال تطبيق الحلول العملية القائمة على المعرفة والابتكار.

ويركز البرنامج الجديد على ثلاث محاور للعمل: 1) خلق فرص عمل و2) التحوّل الإيكولوجي وللبيئة والماء و3) المساواة بين الجنسين. ويقوم البرنامج بشكل أفقي بتحديد الأولويات التالية في أعماله: 1) دعم الشباب و2) تعزيز فضاءات التعاون من أجل مزيد من الاندماج الإقليمي و3) الإشراك من خلال تعزيز المؤسسات المحلية ومشاركتها في التنمية.

ولتنفيذ ذلك، يتم تعزيز العلاقة مع الفاعلين الإقليميين الرئيسيين وشركاء الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (UpM وFAL و IEMed) وكذلك مع شبكة البيوت الثقافية الإسبانية وخاصة البيت العربي Casa Árabe وبيت البحر الأبيض المتوسط Casa Mediterráneo. كما يتم تمويل وتنفيذ المشاريع والتدخلات الإقليمية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني من الدول العربية والمنظمات الدولية ويتم تصميم الإجراءات الإقليمية بالتحالف مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الإدارة الإسبانية، مثل CSIC (المجلس الأعلى لبحوث العلمية) أو يتم تنفيذها بالتعاون مع جهات فاعلة متخصصة في التعاون الإسباني، مثل مؤسسة FIIAPP (المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة).

01

نواصل العمل على ما تم بناؤه: "برنامج مسار" لمرافقة عمليات الحوكمة الديمقراطية في العالم العربي

وقد وُلد "برنامج مسار" الإقليمي للتعاون الإسباني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 2012 نتيجة الربيع العربي، في سياق اتسم بارتفاع المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم العربي.

وقد أرادت إسبانيا، الجارة المباشرة للعالم العربي التي تجمعها به روابط تاريخية وثقافية واقتصادية، مرافقة المنطقة للمساهمة في تطوير المسارات الديمقراطية التي كانت انطلقت فيها.

ومن أجل ذلك الهدف نشأ "برنامج مرافقة مسارات الحوكمة الديمقراطية في العالم العربي"، المسمى "برنامج مسار". وتم إطلاق البرنامج من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وكان نتيجة للتفكير والعمل المنسق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، بالتعاون مع البيت العربي وبيت البحر الأبيض المتوسط. وقد كان تطور المسارات المنبثقة عن الربيع العربي متفاوتًا، وقد تكيّف البرنامج مع الواقع الاجتماعي والسياسي لكل بلد.

Cooperación Español a
MASAR AL 'A N

masar | masar
al'an | ahora

أولويات موضوعاتية

- التوظيف وخلق الفرص
- التحوّل الإيكولوجي والبيئة والماء
- المساواة بين الجنسين

محاور تقاطعية

- الشباب
- التكامل الإقليمي وشبكات التعاون
- الدمــج

الأدوات

- مسار كونيكتا
- تمويل/تنفيذ المشاريع
- مساهمات مع الأمم المتحدة
- مساهمات مع التعاون الإقليمي المتوسطي
- مساعدات لكيانات المجتمع المدني

التحالفات

- الاتحاد من أجل المتوسط
- المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط
- مؤسسة آنا ليند
- FIIAPP
- البيت العربي
- بيت البحر الابيض المتوسط
- الإدارات العامة الإسبانية
- TRAGSA

ورغم أن "برنامج مسار" بدأ مُركِّزًا على الحوكمة في المنطقة، إلا أنه أفضى في عام 2019 إلى ظهور محور ثانٍ، أضحى خط عمل مهم للتعاون الإسباني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: برنامج مسار للنوع الاجتماعي. وتمثل هدفه في تعزيز معارف وقدرات وإمكانات المرأة العربية في عملية بناء الديمقراطية، بما في ذلك جوانب تكييف أهميتها الاجتماعية والسياسية مع تيسير مزيد من الاستقلالية والاعتراف بمساهماتها في التنمية الاقتصادية. وقد تم تحديد 4 خطوط عمل:

- حماية حقوق المرأة، من خلال التعديلات القانونية اللازمة للقضاء على التمييز بين الجنسين وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل ضم المنظور الجنساني.
- المشاركة السياسية إلى جانب أجندة المرأة والسلام والأمن للمساهمة في التمكين السياسي للمرأة.
- التمكين الاجتماعي والاقتصادي، مع اتخاذ إجراءات لضمان المساواة في حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب وفرص العمل والموارد الإنتاجية.
- رفع قدرات وسائل الإعلام من خلال إجراءات التوعية بأهمية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وبالتوازي وتماشيًا مع ما ورد في الخطة الرئيسية الخامسة 2018–2021، تم تحديث برنامج مسار ليشمل أيضًا مكونًا جديدًا يركز على إدارة الموارد المائية. إذ تعتبر المياه عنصرا أساسيا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ولتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وقد استفاد برنامج Masar Agua (مسار للماء) من تجربة الإدارات الإسبانية في مجال إدارة المياه، بالإضافة إلى المعرفة التقنية التي تراكمت لدى التعاون الإسباني، وخاصة مع صندوق التعاون للمياه والصرف الصحي (FCAS) في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومن العمل السابق في المجال البيئي مع "برنامج الزهر".

وقد كان الهدف العام لـ "برنامج Masar Agua مسار للماء" المساهمة في الإدارة المستدامة للمياه في المنطقة، من خلال التركيز على ثلاثة أهداف محددة:

- دعم الإدارة العامة والمتكاملة للمياه من خلال تعزيز الحوكمة الفعالة.
- تحسين وتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي بكفاءة ومساواة.
- تعزيز الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة من خلال تحديث أنظمة الري.

02

تحديات جديدة، منظور جديد

بعد مرور عقد من الزمن على صياغة "برنامج مسار"، سجل البحر الأبيض المتوسط تحولاً عميقاً، على غرار ما شهده السياق الدولي.

وقد تركّز في منطقة البحر الأبيض المتوسط بجزء كبير من تحديات الأجندة العالمية، مثل تغير المناخ والاستقطاب وأزمة الطاقة وتفاقم عدم المساواة وأزمة الغذاء التي اشتدت بفعل التأثيرات التي خلفتها الحرب في أوكرانيا أو عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن الصراع في الشرق الأوسط. كما أنها تمثل مساحة ذات هندسة متغيرة تجتمع فيها ديناميكيات الشرق الأوسط والقارة الأفريقية والتوازنات الجيو-استراتيجية للقوى العالمية الرئيسية.

وامتثالاً للتفويض الوارد في خطة عمل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية لفترة **2022–2023**، أطلقت الوكالة عملية تفكير في عام **2022** بالتعاون مع المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، لاقتراح تجديد "برنامج مسار" لكي يتيح للتعاون الإسباني معالجة التحديات والفرص في المنطقة خلال الأعوام المقبلة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، عُقدت ندوة للتفكير الداخلي حول مستقبل البرنامج الإقليمي في **16** ديسمبر/كانون الأول **2022**. وتتمة لذلك، نظم المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في نهاية أبريل / نيسان **2023** والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بتعاون ومشاركة مع "البيت العربي" ندوة ثانية مع خبراء وفاعلين دوليين تحت عنوان "التعاون الإنمائي في البحر الأبيض المتوسط، الاتجاهات والتحديات المستقبلية".

وتمثلت النتيجة البارزة لهذه الأعمال في الحاجة إلى مواجهة حقيقة ديموغرافية رئيسية، لها تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية واضحة على المستقبل، وتتمثل في الثقل المهم الذي يمثله الشباب في المجتمعات العربية. وبهذه الطريقة، اعتُبِر من الضروري توجيه البرنامج الإقليمي الجديد نحو الشباب والتركيز على هذه المجموعة كعنصر تقاطعي، فضلا عن تعزيز نمو اقتصادي دامج وخلق فرص للتوظيف كعوامل رئيسية في مكافحة أوجه عدم المساواة العميقة التي تسجلها المنطقة.

ومن ناحية أخرى، تمت ملاحظة ندرة الشبكات والمنظمات الدولية للتكامل الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يكرّس ميول إسبانيا لتعزيز الشبكات والمنظمات القائمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي بكثافة أكبر. إذ يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الفاعلَيْن والشريكين الرئيسيين اللذين لهما مقاربة إقليمية وهما "الاتحاد من أجل المتوسط" والاتحاد الأوروبي، اللذين ينبغي للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، أن تتآزر وتتكامل مع استراتيجياتهما.

وأخيرا، تم التأكيد على ضرورة اختيار منهجية تعتمد على المعرفة والابتكار كعنصر مميز في البرنامج الجديد وذلك باعتبارها الاستجابة الأكثر ملاءمة لسياق التنمية الجديد في المنطقة.

ويراعي هذا الإطار الجديد للعلاقات مع العالم العربي أيضاً عملية الإصلاح الجارية على مستوى التعاون الإسباني. يمثل القانون الجديد رقم **1/2023** الصادر في **20** فبراير/شباط، بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي، مرور سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى لتكييف هيكل ووسائل وأولويات التعاون الإسباني مع متطلبات السياق الدولي وما ينتظر من المجتمع الإسباني شديد التضامن.

03

الرسالة والأهداف والمبادئ والإطار الاستراتيجي

أصبح لبرنامج "مسار الآن" مهمة المساهمة في التحول الثلاثي الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في البلدان العربية، استجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية الحالية، ولا سيما لخلق فرص لشبابها وتعزيز التحالفات من خلال تعاون إقليمي أكبر والدفع قُدُما بالحلول العملية القائمة على المعرفة المبتكرة.

وتتمثل **الأهداف العامة للبرنامج** في ما يلي:

- دعم **خلق الفرص الاجتماعية والاقتصادية للشباب والنساء،** وخاصة تعزيز فرص العمل اللائق لهم، في إطار الاقتصاد الرقمي والدامج.
- المساهمة في **مزيد من التعاون والتكامل الإقليمي.**
- دعم **الانتقال إلى نموذج إنتاج واستهلاك مرن ومستدام** من خلال العمل المناخي وحماية البيئة والوصول الفعال والعادل إلى موارد المياه وتعزيز اقتصاد أزرق عادل اجتماعيًا.
- المضي قُدُمًا في **المساواة الفعلية بين المرأة والرجل** بما يتماشى مع التزام التعاون الإسباني بالمساواة بين الجنسين
- تشجيع **التعزيز المؤسسي للهيئات المحلية.**

وينطلق البرنامج من عدد من **المبادئ** التي ترشد تنفيذه.

- **مواصلة العمل على ما تم بناؤه.** فقد قام برنامج مسار ببناء خطوط عمل وتحالفات تشكل أساسًا متينًا للتقدم في تحقيق أهداف البرنامج الجديد.
- **البحث عن حلول عملية للتحديات المعقدة للتنمية في المنطقة،** من خلال التعلم وإدارة المعرفة المبتكرة الموجهة نحو العمل، مع الأخذ كمرجع، المنهجيات التي تم وضعها في برنامج Intercoonecta التابع للوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.
- **منظور شامل ومتعدد البلدان ومتعدد الجهات الفاعلة والقطاعات والأبعاد ودامج** من حيث الطرائق والأدوات والجهات الفاعلة والتحالفات ونهج العمل على مستويات مختلفة من عمليات التدخل.
- **إيجاد تآزرات مع الاستراتيجيات والبرامج والأدوات الأخرى للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية،** مثل البرامج العالمية والتعاون متعدد الأطراف والثقافي، ودعوات المنظمات غير الحكومية للتنمية (NGDOs) وإجراءات الابتكار، من أجل زيادة التأثير والتماسك والتكامل، على صعيد الإجراءات.
- **التطبيق الفعلي على مستوى الأعمال، للمنظور القائم على حقوق الإنسان وتعميم التنوع الثقافي وإدماج الإعاقة.**

ويتم تحديد **الإطار الاستراتيجي** لبرنامج مسار الآن من خلال الوثائق التالية:

- القانون رقم 1/2023 المؤرخ 20 فبراير/شباط بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي.
- الخطة الرئيسية الخامسة للتعاون الإسباني 2021/2018، 2018، مسودة الخطة الرئيسية السادسة والسارية في جميع الأوقات.
- خطة عمل AECID 2023 2022 والسارية في جميع الأوقات.
- استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن تجديد الشراكة مع دول الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط 2021.
- خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط لوزراء الخارجية، 2017 (Union for the Mediterranean Roadmap by Foreign Ministers, 2017) والأولويات المتجددة للاتحاد من أجل المتوسط المعلنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعملية برشلونة، وخطط العمل والاستراتيجيات والوثائق التشغيلية الأخرى لجداول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط التي تمت الموافقة عليها في الإعلانات الوزارية، من طرف الأعضاء.
- أجندة 2030 للتنمية المستدامة، 2015.

04

أولويات موضوعاتية

1.4. توظيف وخلق الفرص

تشخيص

تعتبر البلدان المتوسطية الجنوبية في معظمها، ذات دخل متوسط مع جود مواصفات اجتماعية واقتصادية تتسم بضغط ديمغرافي مرتفع (بنسبة كبيرة من الشباب بين مجمل السكان) ونمو اقتصادي متواضع. وتعتبر الشركات الصغيرة جدا والشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري لتلك الاقتصادات، بحيث تمثل ما يزيد عن 90 % من مجموع الشركات بشكل مطلق (صندوق النقد الدولي، 2019) وتؤمّن حوالي 80% من الوظائف. كما أن القدرة التنافسية العالمية والقدرة على الابتكار والاستعداد التكنولوجي إلى جانب تنويع الاقتصاد، ما زالت محدودة. وقد تسبب تفشي وباء كوفيد19 في مطلع 2020 في تفاقم التحديات الهيكلية في اقتصادات بلدان الجوار في الجنوب وفاقم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان. ووفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الاستثمار الخارجي المباشرفي المنطقة قد انهار بما يزيد عن 45 % ، كما شهدت التدفقات التجارية وسلاسل التوريد العالمية عدة اضطرابات.

كما أن سوق العمل في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتسم بانخفاض مستويات الأنشطة ونسب التوظيف وارتفاع البطالة الهيكلية والبطالة الفرعية وخاصة بين صفوف الشباب إلى جانب رداءة ظروف العمل ومحدودية مشاركة النساء بالإضافة إلى اتساع نطاق القطاع غير النظامي. كما تعاني تلك البلدان من مستويات مرتفعة من الهجرة ولا سيما بين صفوف الأشخاص من ذوي التأهيل المهني (ما يصطلح عليه بهجرة الأدمغة)، إلى جانب تدفق اللاجئين والعمال الأجانب.

وتسجل منطقة البحر الأبيض المتوسط إحدى أعلى نسب البطالة في العالم، بما في ذلك بين الشباب وبشكل خاص بين النساء (بنسب تصل إلى 40 %)، علاوة على الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتلقون أي تدريب (والذين وصلت نسبتهم في عام 2020 إلى ما يعادل 30 % في بعض البلدان المتوسطية الجنوبية).

الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط

وقد حددت أجندة المتوسط للاتحاد الأوروبي لعام 2021 هدف تيسير تعافي اجتماعي اقتصادي مستدام ودائم إلى جانب خلق فرص عمل لائق في بلدان الجوار الجنوبي ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب. حيث تؤكد وثيقة Multi-annual Indicative programme for the Southern Neighbourhood 2021-2027 للمفوضية الأوروبية على الحاجة إلى معالجة بطالة الشباب، وبشكل خاص الشابات، والشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتلقون أي تدريب.

وفي هذا الصدد يلتزم الاتحاد من أجل المتوسط بأجندة التوظيف والتعزيز الاقتصادي مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب إلى جانب مبادرات لدعم الاقتصاد الاجتماعي والشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وعوامل الابتكار والنمو الاقتصادي في المنطقة المتوسطية.

وقد أقام الاتحاد من أجل المتوسط تعاونًا وثيقا مع المفوضية الأوروبية ومع بعض البلدان الأعضاء ضمن إطار "مبادرة فريق أوروبا" (TEI) Team Europe Initiative الإقليمي حول التوظيف من خلال التجارة والاستثمارات، الأمر الذي يشارك فيه كل من المفوضية الأوروبية وألمانيا واسبانيا وفرنسا وايطاليا والسويد والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد تم إطلاق مبادرة فريق أوروبا (TEI) في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في مراكش في 17 ماي/أيار 2022 وتقوم بمعالجة التحديات المتصلة بالعمل الكريم في المنطقة سواء لجهة الطلب أو العرض. لتحقيق تأثير تحويلي في المنطقة، تغطي "مبادرة فريق أوروبا" TEI ثلاث ركائز موضوعية: (1) التجارة والاستثمار المستدامان و(2) التدريب والمهارات المهنية و(3) ريادة أعمال دامجة. ولقد شاركت وكالة AECID بنشاط في مبادرة فريق أوروبا (TEI) هذه منذ نشأتها وشاركت في قيادة "الركيزة الثالثة"، جنبًا إلى جنب مع المفوضية الأوروبية.

الأهداف وخطوط العمل

تعزيز خلق فرص عمل لائقة للنساء والشباب، ودعم تطوير الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والرقمي والدامج

- تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء، ودعم الشركات الناشئة مع إيلاء اهتمام خاص لتلك المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق.
- دعم التدريب المهني والوصول إلى سوق العمل.
- الشمول المالي في القطاعات التي لديها القدرة على خلق فرص عمل لائقة، من خلال البدائل المالية غير المصرفية (الاستثمار المؤثر وصناديق الاستثمار المحلية والتمويل الصغير جدًا) والمنتجات المالية المبتكرة (مثل رأس المال المخاطر والتمويل الباكر).

2.4. التحول الإيكولوجي والبيئة والمياه

تشخيص

توفر التحولات الإيكولوجية والرقمية فرصًا كبيرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتحقيق تنمية مستدامة وصديقة للبيئة. ومع ذلك، تواجه المنطقة تحديات كبيرة في البر والبحر والجو بسبب التغيرات البشرية وسط البيئة. وينطلق التعاون الإسباني من قناعة أن مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره وخاصة تحسين الوصول إلى المياه وإدارتها، جميعها تمثل أدوات ضرورية لمكافحة عدم المساواة.

إن تغير المناخ والنمو السكاني والتلوث والممارسات غير المستدامة في استخدام الأرض والبحر تهدد المواطن الطبيعية والنظم الإيكولوجية في المنطقة وتسهم سلبا في تسارع التصحر وندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة.

يشير تقرير عام 2020 عن "حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUMA إلى أن النمو الديموغرافي وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة قد تسببت بالفعل في تدهور كبير في البحر الأبيض المتوسط. ويستمر تواتر وشدة حالات الجفاف في التزايد، وكذلك درجة حرارة المياه في البحر الأبيض المتوسط ودرجة حرارة الهواء، ويعتبر كل ذلك أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وفيما يتعلق بالتنوع الأحيائي، فإن ما يتراوح ما بين 20 % إلى 30 % من الأنواع الأحيائية في البحر الأبيض المتوسط متوطنة، وبالتالي سيكون التأثير المتوقع لتغير المناخ عليها، مدمرًا.

كما يعتبر الوصول إلى المياه وإمداداتها واستخدامها بشكل مستدام من القضايا الرئيسية. وتعد البلدان الواقعة في الضفة الجنوبية والشرقية للمنطقة من بين أكثر البلدان تضرراً في العالم من ندرة المياه، حيث يعاني أكثر من 180 مليون شخص من مشاكل الإجهاد المائي وتلوث المياه. ولقد سلطت أزمة المناخ الضوء على الترابط المتزايد في منطقة البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود وفتح آفاق جديدة لتعزيز التعاون.

الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط

تعلن أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام2021 أن العمل في مجال المناخ والطاقة، ولا سيما تعزيز التحول إلى الطاقة الخضراء، يشكل ركيزة أساسية لسياستنا للجوار الجنوبي. وتلتزم الخطة بتحويل التحديات المناخية والبيئية إلى فرص عظيمة للتنمية المستدامة وبالتالي للمساهمة في التحول الأخضر العادل والدامج. وتشير على وجه الخصوص إلى الفرصة المتاحة لتطوير القدرات الضرورية من خلال فرص التوظيف الأخضر.

كما تؤكد على أن الاقتصاد الأزرق يمثل أداة قوية لإدارة الممتلكات المشتركة للبحر الأبيض المتوسط، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش والاندماج الاجتماعي، مما يتوافق مع حفظ وحماية واستعادة النظم البيئية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد، وتعزيز السياحة المستدامة وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. سيقوم الاتحاد الأوروبي بدمج إمكانات الاقتصاد الأزرق للبحر الأبيض المتوسط في تخطيط التنمية الاقتصادية، إلى جانب الاقتصاد الاجتماعي.

واتساقًا مع ما سبق، فإن أحد المجالات ذات الأولوية في البرنامج الإرشادي متعدد السنوات للمفوضية الأوروبية للجوار الجنوبي (Multi-annual Indicative programme for the Southern Neighbourhood (2021-2027، يتمثل في التحول الأخضر من خلال العمل المناخي المشترك -التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف والقدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ- وحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من خلال الحد من التلوث، والنظم الغذائية المستدامة والنظم البيئية المحفوظة، بما في ذلك الإدارة الفعالة للمياه.

ويمثل ذلك أيضًا، أحد مجالات العمل الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط، كما يتضح من الإعلانات الوزارية المتعاقبة بشأن المياه والمناخ والبيئة والاقتصاد الأزرق المستدام.

الأهداف وخطوط العمل

دعم الانتقال إلى نموذج إنتاجي واجتماعي مرن ومستدام من خلال حماية البيئة والوصول الفعال والمستدام والعادل إلى موارد المياه وتعزيز اقتصاد أزرق عادل اجتماعيًا ودامجًا.

- تحسين وتوسيع نطاق الوصول إلى المياه بطريقة فعالة وعادلة ومستدامة بيئياً، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه غير التقليدية وتعزيز الحوكمة الفعالة للمياه التي تساهم في تقليص الفقر المائي.
- الحلول القائمة على الطبيعة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. مكافحة التصحر وتحسين القدرة على مواجهة الجفاف والفيضانات والحرائق. الحفاظ على النظم البيئية المتدهورة واستعادتها، مع إيلاء اهتمام خاص للتربة والمياه.
- نظم الأغذية الزراعية وصيد الأسماك المستدامة والمربحة والدامجة اجتماعيا والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ في إطار نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية.
- الإدارة المستدامة للنفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري ومنع التلوث والقضاء عليه في المياه البرية والبحرية.

3.4. المساواة بين الجنسين

تشخيص

شهد وضع النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بعض التقدم في السنوات الأخيرة مع اعتماد بعض البلدان لأطر تنظيمية وسياسات وبرامج تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين. وكان لذلك أثر إيجابي على زيادة المشاركة السياسية للمرأة وحصولها على الموارد الاقتصادية وزيادة مستويات التعليم بين الفتيات.

ومع ذلك، لا تزال الفجوات بين الجنسين قائمة. وفي بعض البلدان، تدهور الوضع النسبي للمرأة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والصراعات وآثار الوباء وزيادة الكوارث المناخية والركود الاقتصادي. وفي حالات أخرى، يكون التقدم المحرز عرضة لخطر التراجع.

وتسجل المنطقة العربية أدنى مشاركة للمرأة في الحياة السياسية على مستوى العالم وتحتل المرتبة الأدنى في المشاركة السياسية في مؤشر الفجوة بين الجنسين. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل، تظهر المنطقة أيضًا أدنى مستوى في العالم. لقد صادقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، سجلت سبعة بلدان تحفظات على المادة 15 (المتعلقة بالحقوق المتساوية للمرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) وسجل أحد عشر بلدا تحفظات على المادة 16 (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في المساواة في حيازة الأصول وإدارتها والتصرف فيها). ويؤثر هذا سلباً وبشدة على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة، لأنه يعرقل وصول المرأة إلى الموارد.

الإطار الاستراتيجي للتعاون للاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط

وتشير أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021 إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد ومكافحة جميع أشكال التمييز والعمل من أجل تمكين النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات.

منذ عام 2014، يعقد الاتحاد من أجل المتوسط مؤتمرًا رفيع المستوى للنساء من أجل المتوسط كل عامين بهدف تعزيز تمكين المرأة والمساواة. وقد انعقد المؤتمر السادس في مدريد في أكتوبر/تشرين الأول 2022 تحت رعاية الحكومة الإسبانية. واعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إعلانًا يتضمن توصيات وإجراءات وتدابير ملموسة وتشغيلية تركز على أربعة مجالات ذات أولوية. وتشمل هذه: (1) تحسين الأطر القانونية و(2) تحسين وصول المرأة إلى دوائر القيادة في الحياة العامة وصنع القرار و(3) زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و(4) مكافحة ومنع العنف ضد النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، نفذ الاتحاد من أجل المتوسط مشاريع تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وقابلية التوظيف وريادة الأعمال.

تجدر الإشارة بشكل خاص إلى إطلاق وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في عام 2021 "السياسة الخارجية النسوية" من أجل تقليص الفجوات بين الجنسين والتحرك نحو المساواة الحقيقية والفعالة على المستوى الدولي. وينعكس هذا النهج النسوي أيضًا في التوجه النسوي لمؤسسات التعاون الإسباني وعملها في جميع أنحاء العالم، بما يتماشى مع الخطة الرئيسية المستقبلية السادسة.

الأهداف وخطوط العمل

تعزيز المساواة الفعلية بين المرأة والرجل وتعزيز التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة ومساهمتها الفعلية في التنمية الدامجة والمستدامة.

- إطار قانوني ومؤسسي يفضي إلى تحقيق المساواة الفعلية للمرأة في ممارسة حقوقها، فضلا عن تكافؤ الفرص على المستويات السياسية والاقتصادية والعامة.
- المشاركة السياسية وتعزيز القيادة ومشاركة المرأة في مجالات صنع القرار في الحياة العامة.
- تعزيز الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل للمرأة وريادة الأعمال النسائية، مع إيلاء اهتمام خاص للشركات الناشئة وخاصة في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وتقليص الفجوة الرقمية.

05

محاور تقاطعية

على الصعيد الأفقي، يعطي البرنامج الجديد الأولوية لتدابير إسناد الشباب في تدخلاته ودعم منظمات التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز مجالات التعاون لتحقيق تكامل إقليمي أكبر والدمج وتقوية الهيئات المحلية ومشاركتها في التنمية.

1.5. شباب

تسجل بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أحد أعلى معدلات تعداد الشباب في العالم، وهذا واقع يحدد الاقتصاد والسياسة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان. حيث تعتبر من بين مناطق العالم التي تضم أعلى نسبة من الشباب، وهو اتجاه لن يتراجع بالنظر إلى أن المنطقة تضم مائة مليون نسمة دون سن 15 عاما. وعلى الرغم من ذلك، لا يشكل الشباب اليوم سوى 24 % من القوى العاملة (18 % في حالة النساء).

وتشكل أوجه عدم المساواة المسجلة في المنطقة عبئا على التنمية وهي سبب للانفصال الشديد عن النظام، بل ومصدر للتطرف في بعض الأحيان.

هناك إجماع عام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز الإجراءات التي تستهدف القاصرين الضعفاء، وخاصة الشابات في دول الجوار الجنوبي. وعلى نفس المنوال، يقترح برنامج "مسار الآن" ما يلي:

- دعم خلق الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب ومشاركتهم في استراتيجيات التنمية الوطنية.

- إعطاء الأولوية لمعالجة الأسباب الهيكلية لغياب الفرص ووجود البطالة بين الشباب وهجرة الأدمغة والتسرب من المدارس ونقص التعليم، بما يتماشى مع أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وريثة عملية برشلونة لعام 1995.

2.5. دعم التكامل الإقليمي.
تعزيز مساحات التعاون وزيادة الترابط بين دول المنطقة

ومن أهم الظروف الحاسمة عند تحديد برنامج التعاون الإقليمي مع العالم العربي، ملاحظة النقص الهيكلي في مشاريع التكامل الإقليمي، على الرغم من عامل اللغة العربية كعنصر أساسي للتكامل في المجال الثقافي. ولدى التعاون الإسباني قناعة بأن المزيد من التكامل الإقليمي يرسي الأسس لنمو أكثر استدامة وتماسكا.

ويساهم "برنامج مسار الآن" في التعزيز المؤسسي لهذه البلدان في القطاعات ذات الأولوية من خلال الدعم الاستراتيجي للمنظمات والمؤسسات الإقليمية القائمة، مثل الاتحاد من أجل المتوسط، أو مؤسسة آنا ليند أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط . ويحدد التعاون الإسباني عمله في هذا المجال على ضوء خبرته المتراكمة بشأن العمل التشبيكي في مناطق أخرى وتجربته على مدى عقود من التعاون الفني في المنطقة.

وبنفس الطريقة، سيقوم التعاون الإسباني من خلال برنامج "مسار الآن" بصياغة برنامج إقليمي جديد للمعرفة والابتكار في السياسات العامة - masar conecta مسار للربط- يستهدف بشكل رئيسي الإدارات العامة في البلدان العربية ويتجسد في التدريب الفني المتخصص وتيسير أطر التعاون (مجموعات العمل والمنصات والشبكات...إلخ.)، بناءً على تجربة التعاون التقني الإسباني في إطار برنامج INTERCOONECTA في البلدان الأيبيرية الأمريكية.

ولتحقيق ذلك، تقترح الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) إنشاء وتعزيز **شبكات واتصالات بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية** كأداة لتسهيل المزيد من التكامل الإقليمي.

- ويعمل على تعزيز التعاون المتوسطي العابر والأقاليمي من خلال الدعم والتعزيز المؤسسي للمنظمات والمؤسسات مثل الاتحاد من أجل المتوسط والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط IEMED ومؤسسة "آنا لينذ".

- وسوف يعزز أطر التعاون للحوار السياسي والتقني الإقليمي، من خلال إنشاء وتطوير ونشر الخطط الاستراتيجية والأطر التنظيمية الإقليمية وتمويل المشاريع الإقليمية وتعزيز تنقل الباحثين.

- وسيدعم تطوير القدرات المؤسسية والفنية لمنظمات المجتمع المدني الإقليمية.

3.5. الدمج

تمثل التنمية المستدامة والدامجة أولوية للمنطقة العربية، في عملية إصلاح أنظمتها التنموية لتحقيق قدر أكبر من الدمج والاستدامة والتغطية التي تساهم في التماسك الاجتماعي. ويتطلب ذلك تعزيز مجتمعاتها وهياكلها المؤسسية، مع توفير قدر أكبر من الحماية وإدماج جميع القطاعات الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الهشة، في ديناميات المشاركة ووضع السياسات العامة واتخاذ القرار بشأنها للقضاء على الفقر والتخفيف من حدة عدم المساواة.

ولا تعد المؤسسات على المستوى المحلي ذات أهمية خاصة لتعزيز العقد الاجتماعي القائم على المؤسسات الأقرب للمواطنين فحسب، بل إنها تساهم أيضًا في تحسين تقديم الخدمات العامة وبناء مجتمعات أكثر تماسكًا. وقد فقدت فئات كبيرة من السكان الثقة في المؤسسات. وحتى يتسنى عكس هذا الاتجاه، يتعين على السلطات، وخاصة المحلية منها، أن تعمل على تعزيز قدر أكبر من الشفافية والمشاركة العامة.

وبموجب هذا المنظور، تشمل الأهداف ذات الأولوية للبرنامج الجديد تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وخاصة الفئات المستبعدة تقليديا مثل الشباب والنساء، وتنمية قدرات الهيئات المحلية. وفي هذا الجانب الأخير، تتمتع إسبانيا بقيمة مضافة تتمثل في قدرتها على تبادل تجربتها الخاصة في الإدارة المحلية وعلى صعيد الجهات ذاتية الحكم.

06

الصِّيَـغ. الجهات الفاعلة والتحالفات

يجمع البرنامج الإقليمي بين التنفيذ المباشر من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) والتدخلات المتحالفة مع جهات فاعلة خارجية أو من خلالها. وتتمثل **صِيَغ وأدوات التدخل الرئيسية لـ "برنامج مسار الآن" الجديد** في مأ يلي:

- **مسار كونيكتا *masar conecta***، الذي يمثل برنامجا فرعيا إقليميا للمعرفة والابتكار في السياسات العامة، ويشمل ثلاثة خطوط عمل رئيسية: **التدريب الفني المتخصص وحوار السياسة العامة والبحث + التطوير + الابتكار.**
- **المساهمات في هيئات التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،** مثل "الاتحاد من أجل المتوسط"، سواء من أجل إنشاء وتطوير ونشر عمليات السياسات وأدوات الخطط الاستراتيجية والأطر التنظيمية أو لتنفيذ البرامج والمشاريع.
- **المساهمات في هيئات منظومة الأمم المتحدة** من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية في الدول العربية.
- **تقديم الدعم لكيانات المجتمع المدني في البلدان الشريكة،** سواء لتنفيذ مشاريع إقليمية في القطاعات ذات الأولوية أو لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحسين قدراتها وتعزيز التواصل.

يتم توجيه أدوات التعاون الخاصة بالبرنامج من خلال الآليات والإجراءات الإدارية القائمة لوكالة AECID (إعانات التعاون الدولي المباشر والإعانات الاسمية والاتفاقيات والمهام الإدارية...).

ومن بين شركاء البرنامج، لابد من تسليط الضوء على **التعاون القائم مع المنظمات الإقليمية للنظام الأورومتوسطي مثل الاتحاد من أجل المتوسط، أو مؤسسة آنا ليند أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط** ، الأمر الذي سيتم تعزيزه لتحقيق طابع هيكلي واستراتيجي.

وفي إطار برنامج "مسار الآن"، يتم إنشاء خط محدد لأعمال التعاون الفني الإقليمي، أي "مسار كونيكتا" مع الإدارات العامة والمجتمع المدني في البلدان العربية. سيتم برمجة إجراءات التدريب الفني المتخصص والمعرفة والابتكار في السياسات العامة بأشكال مختلفة: مسارات التدريب والمؤتمرات والمناظرات والدورات والندوات وورش العمل والاجتماعات والحوارات والاجتماعات ومختبرات الابتكار العامة. وسيتم أيضًا تعزيز الحوار حول السياسات العامة وتسهيل أطر التعاون (مجموعات العمل والمنصات والشبكات)، بالإضافة إلى إجراءات البحث والتطوير والابتكار في هذا المجال. ومن أجل تنفيذ مضمونه، سيحظى "مسار كونيكتا" بتعاون الجهات الفاعلة المتخصصة في التعاون الفني التابعة للتعاون الإسباني مثل FIIAPP (المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة)، وكيانات أخرى تابعة للإدارة العامة الإسبانية (الإدارة العامة للدولة وإدارات مناطق الحكم الذاتي

والإدارات المحلية، فضلاً عن الهيئات العامة ومؤسسات القانون العام) المتخصصة في مجالات العمل المحددة – مثل المعاهد ومراكز البحوث الوطنية – كما ستتم الاستفادة من خبرة المؤسسات المرتبطة ببرنامج مسار الآن، مثل شبكة البيوت التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون (خاصة البيت العربي وبيت البحر الأبيض المتوسط) أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ومؤسسة TRAGSA . ويتم خلال تنفيذ البرنامج، تطبيق منهجية تعتمد على التعلم وإدارة المعرفة، مع إيلاء اهتمام خاص للتحليل والتنظيم وتبادل الممارسات الجيدة.

07

الحوكمة والهيكل المالي

يتم تشكيل لجنة توجيهية، على رأسها مدير DCAA (مديرية التعاون مع أفريقيا وآسيا) أو الشخص الذي يفوضه، والتي تسهر على حوار التدبير المؤسسي مع كل من "البيت العربي" Casas Arabe و"بيت البحر الأبيض المتوسط" Casa Mediterráneo ومؤسسة FIIAPP (المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة)، والاتحاد من أجل المتوسط والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط IEMed ومؤسسة آنا ليند FAL، وجميع الكيانات التي يتم تأسيس تعاون استراتيجي معها. ودون الإخلال باجتماعات التنسيق والتنفيذ التي قد يكون من المناسب عقدها على مدار العام، من المقرر عقد اجتماع سنوي للجنة التوجيهية. كما يتم إقامة تنسيق وثيق مع المديرية العامة للمغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون من أجل ضمان التوافق مع الإطار الاستراتيجي للعمل الخارجي الإسباني في المنطقة.

كما يتم بشكل تكاملي، تشكيل لجنة تنسيق تقنية برئاسة من يتولى رئاسة إدارة التعاون مع العالم العربي وآسيا أو من يفوضه، وتتشكل من الجهاز الفني لدائرة التعاون مع العالم العربي وآسيا ومن قبل المشرفين على المؤسسات الشريكة التي تتعاون في تنفيذ الأعمال التي تمثل هدف البرنامج. وتجتمع هذه اللجنة بشكل نصف سنوي.
كما يتم إنشاء آليات التنسيق مع منظمة التعاون الأوروبي (مكاتب التعاون الإسباني) لضمان التماسك والتكامل في تحديد وتنفيذ ورصد الأعمال على أرض الواقع.

يشمل البرنامج مخصصات محددة في الميزانية من هيئة DCAA (مديرية التعاون مع أفريقيا وآسيا)، والتي تقوم سنويًا بإعداد توقعات لهذا الغرض. ومن المقرر خلال عام 2024، تخصيص مبلغ أولي قدره 4 ملايين يورو، قد يتم تصحيحه أو رفعه في السنوات اللاحقة وفقًا لتوافر الميزانية وتطورات سياق التعاون الاستراتيجي للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية. كما يتم استكمال هذا التمويل بمساهمات من مديريات أخرى تابعة للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، مثل البرامج القطاعية العالمية —برنامج التحول البيئي (PROTEC) أو Ellas + —، أو التدخلات المخطط لها من قبل إدارة التعاون متعدد الأطراف التابعة للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية مع وكالات نظام الأمم المتحدة.

08

المتابعة والتقييم والتواصل

يشمل البرنامج تخطيطا تشغيليًا يعتمد على خطط عمل سنوية، تقوم بتطوير خطوط العمل وتحدد الأهداف والأنشطة والوسائل المحددة لتنفيذها، مع اعتماد مؤشرات مرتبطة بها.

ويتم تحديد **خطة متابعة وتقييم وتعلم من البرنامج**، بحيث تزود الوكالة الإسبانية للتعاون بقرائن حول كيفية تنفيذ أعمالها، من أجل تحسين وتكييف تصميمها وكفاءتها ومساءلتها.

ويتم إعداد **تقرير متابعة داخلي** سنوي بناءً على جمع منهجي للبيانات حول مؤشرات محددة من أجل تزويد الوكالة الأوروبية للتعاون والتنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في التدخلات بالمراقبة والتوازن حول درجة التقدم ومدى تحقيق الأهداف والتقدم المحرز في استخدام الأموال المخصصة.

كما يتم إعداد **تقرير متابعة خارجي** على أساس نصف سنوي، بناءً على منهجية المتابعة الموجهة نحو النتائج (ROM).

وبعد خمس سنوات من إنجاز البرنامج، يتم إجراء **تقييم استراتيجي ومنهجي وموضوعي لأنشطته** وتصميمه وتنفيذه ونتائجه وفقًا للمعايير التالية: الملاءمة والفعالية والكفاءة والاستدامة والأثر والتماسك والقيمة المضافة وذلك لتحديد مدى مواءمته مع الأهداف والسياق الدولي والإقليمي المعني وكذلك من أجل اقتراح تعديلات أو تحديثات عليه.

كما يتم وضع **خطة للتواصل والحضور** للبرنامج تتماشى مع خطة التواصل التابعة للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA
Y COOPERACIÓN

aecid

Cooperación
Española